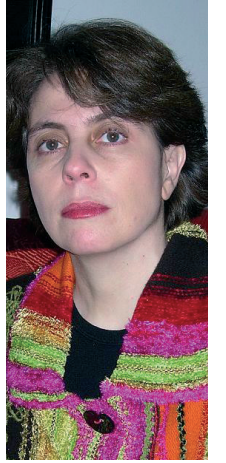


الشرعية التي يحتمى وراءها مختلف الفاعلين السياسيين تقابلها عملية نزاع الشرعية عن الأشخاص كما عن القضايا أو المؤسسات الكبرى». وهكذا فإن ما يكون موضوع طابوهات يظهر ثانية بكيفية ممنهجة ومحظوظة في عالم السخرية.



أستاذة بمعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لجامعة لوزان بسويسرا

الحوار مع مونية بناني الشرايبي.

تؤكد مونية بناني الشرايبي الأستاذة بمعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لجامعة لوزان بسويسرا أن النكت تدخل في باب سياسة الظل، وأن ما يكون موضوع طابوهات يظهر ثانية بكيفية ممنهجة ومحظوظة في عالم السخرية. وتعتبر أن النكتة السياسية هي نوع من «السياسة الداخلية» أو من «المنفذ الملكي للأشعور السياسي». وبخصوص التغيير الذي قد يكون عرفه المجتمع المغربي تقول إنه عرف تغييرات متسارعة ولكنها غير متناغمة تماما ولا ذات وتيرة واحدة. وبخصوص التغيير السياسي فإنها ترى أن الحديث عن الديمقراطية ذات الأسس الراسخة لا يستقيم إلا إذا كانت الانتخابات الحرة هي السبيل الوحيد لاختيار الحاكمين وكانت ثمة وسائل مؤسسية لمراقبة السلطة التنفيذية، ولم يكن هنالك من مجال محتفظ به ولا من «سلطة وصية» تفلت من صناديق الاقتراع.

## الديمقراطية لا تستقيم إلا إذا كانت الانتخابات هي السبيل لاختيار الحاكمين

موضوع حقد، إذا ما نظر إليه من زاوية ميزان القوة المختل بين الغرب و«الأمة العربية والإسلامية».

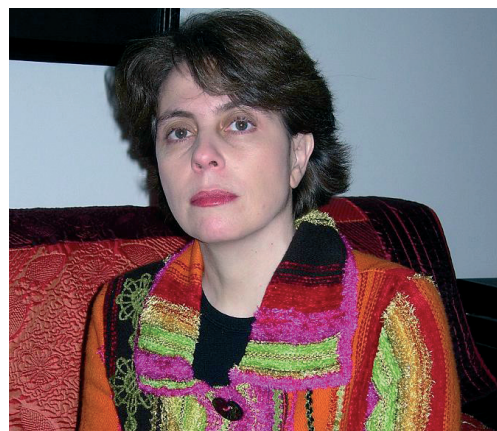
وأخيرا، لابد أن نعلم أن بعض نكتتنا يمكن أن نجدها متداولة في الجزائر و مصر ... إن توزيع الأدوار يعين الجماعات المنافسة، الأعداء «الداخلين» أو «الخارجيين» لكل مجتمع، أبطاله وأبطاله المضادين... وخلال زيارتي لإيران، تعلمت من النكت عن المجتمع أكثر مما تعلمته من الكتب. لقد أدركت أن النكت ذات الصيغة الدينية تنتشر في هذا البلد أكثر مما في غيره من أصقاع العالم الإسلامي بطريقة لا يمكن تصورها. فمن أجل نزاع المصادقية عن ملأتهم يتحدث الإيرانيون عن المدينة الإلهية. وفي العديد من النكت، نجد أن أهل هذه المدينة يتبرؤون من الخميني... بطريقة جد بشرية، بالضرورة، لأن الأمر يتعلق بمخبال بشري. والواقع أن هذه النكت لا تهدف إلى تجريد ما هو ديني من قدسيته. فالمغلوبون على أمرهم يرمون بالأحرى، من خلال لجونهم إلى مقدس أعلى من البشر، إلى المس بشرية النظام المهين، أو على الأقل إلى إدانة استعمال البشر لما هو ديني.

● في نفس الإطار ومدامت باحة في العلوم الاجتماعية، نود أن نسالك هل عرف المغرب تحولات على مستوى القيم الاجتماعية؟

● لقد عرف المجتمع المغربي، شأنه شأن مجتمعات جنوبية أخرى، تغييرات متسارعة ولكنها غير متناغمة تماما ولا ذات وتيرة واحدة وهذا هو منبع المفارقات الهائلة. وهكذا، يمكن أن نلاحظ فيه تناميا كبيرا لقيم الفرد على حساب قيم الجماعة وإعطاء أهمية كبيرة للجسد سواء كان محجبا أو مكشوفًا، جسد ذكر أو جسد أنثى، و تحولا شديدا نحو القيم الاستهلاكية لدى جميع شرائح المجتمع. لكن يبرز كذلك نزوع إلى الزهد، يكاد يتخذ شكل توبة أو ندم... وارتباط مع تقدم التعليم، فإننا نجد المزيد من الناس ممن يلمسون في أنفسهم الكفاءة لقول «الحق» و «الصواب»، ولكننا نجد كذلك المزيد من التوترات والحرامن. وأخيرا، فإن ثمة تطلعا حقيقيا إلى المواطنة، يتعايش جنبًا إلى جنب مع إعادة إنتاج غير منقطعة للزبونية.

● دخل المغرب، منذ سنوات، في مرحلة انتقالية، فهل مازال المغرب، في نظرك، يعيش مرحلة انتقال سياسي؟

● لقد بدأ ما يسمى «بالانتقال» في عهد الحسن الثاني وكان يهدف إلى تأمين انتقال سلس للحكم. ويبدو لي أن نهاية «الانتقال» قد حصلت بين خريف 2002 و ربيع 2003. إن «بوعو» يلعب دورا أساسيا ويعلم أن زمن الديمقراطية لم يحن بعد» وأن «الشعب غير ناضج» وأن «الطبقة السياسية ليست في المستوى المطلوب» وأن «الوضع خطير» ... إننا نجتاز حاليا مرحلة ترسيخ «التعددية المحدودة». وبالنسبة للباحثين، فإن هذا يشير إلى سلطة تنفيذية قوية وغير مسؤولة ترضى ببعض الآليات البرلمانية، التعددية والانتخابية، ولكنها تحتفظ بجوهر السلطة. بيد أن الحديث عن الديمقراطية ذات الأسس الراسخة لا يستقيم إلا إذا كانت الانتخابات



عندما يعطي حزب من الأحزاب الانطباع بأنه يتوفر على حظوظ أو على «الضوء الأخضر» من الأعلى، فإن بعض «الأعيان» السياسيين المحليين يسعون إلى الالتحاق به؛ فيمكنه بالتالي استقطاب الزبناء الأوفياء «لرجل ذي شعبية».



الحررة هي السبيل الوحيد لاختيار الحاكمين، إلا إذا كانت ثمة وسائل مؤسسية لمراقبة السلطة التنفيذية، ولم يكن هنالك من مجال محتفظ به و لا من «سلطة وصية» تفلت من صناديق الاقتراع.

● هل يمكن القول إن مرحلة التناوب أو التوافق قد وفت بوعودها؛ وهل ما زال من الممكن، مع الأغلبية الحالية، المضى في سبيل تحقيق أورش الإصلاح المعلنه؟

● لو سمحت، سأجيب بسؤال آخر هو: هل من الممكن من الناحية المنهجية، في مغرب اليوم، تقييم عمل حكومة بمعزل عن العمل الذي تقوم به السلطة التنفيذية السائدة أي الملكية؟

● ما الذي أحر في المغرب، في نظرك، الانتقال الديمقراطي الذي عرفته بلدان أخرى؟

● لا الشروط المسبقة الثقيلة ولا إرادة البشر وحدها تكفي لتأمين الديمقراطية. فالتكامل الداخلي للأنظمة والسياق الدولي ليعان دورا أساسيا في هذا المضمار. وفي السياق العالمي الراهن فإن «السياسة الواقعية» الجديدة تفضل اليوم بناء اقتصاد السوق، الفعالية، ترتيب واجهة بلا فضائح كثيرة، وخصوصا المساهمة في مكافحة الإرهاب (والتي تبدأ من التعذيب بالوكالة وتنتهي بإدماج الإسلاميين «المعتدلين»). وبعبارة أخرى، فإن ازدواجيات «النظام العالي الجديد» تساهم في عرلة مسلسل ديمقراطي حقيقي في المنطقة.

● ففي المغرب، ينجح النظام الملكي، من جهة، في الحفاظ على وأجهته وعلى اندماجه في «منتظم الأمم»، بقدر ما يبقى لحد الآن، من جهة أخرى، مهيمنًا. فميزان القوة لصالحه؛ إنه يتمكن من تجديد قواعده وتحالفاته وموارده وخطابات شرعته بكيفية مستمرة. زد على ذلك أن الخوف من المجهول وتقنيت الحقل السياسي وغياب الثقة بين مختلف الفاعلين الموجودين يرسخ هذا الوضع.

● ما الذي ينبغي على المغرب القيام به لتجاوز المرحلة الراهنة؟

● لا اعتقد أنه يوجد مغرب واحد، ولا أن الطموح الديمقراطي مشترك بين الجميع. ثمة نخب من شتى الأصناف تود استمرارية نظام يحفظ مصالحها، وتخشى صعود نخب مضادة من شأنها أن تهدد امتيازاتها. فالخوف من «الطبقات الخطيرة» كان حاضرا على الدوام في شتى أنواع المجتمعات. واليوم في المغرب، كما في بلدان أخرى، فإن هذه الطبقات يمثلها الإسلاميون الذين يشكلون قوة حتى ولو كانوا بعيدين عن التوحد. هنالك إذن نوع من الارتعاد إزاء الديمقراطية حتى بين من يدعونها. فالكثير منهم يفضلون التحالف مع الملكية كما هي اليوم.

● في إطار المطالبة بتعديل الدستور وتعزيز صلاحيات الوزير الأول، تحتل المؤسسة الملكية واجهة المشهد السياسي في المغرب. فهل من المناسب للمغرب أن يتم تعزيز موقع الملكية التنفيذية أمام عجز الأحزاب السياسية عن اتخاذ مبادرات ترسخ مطلب اتباع نهج ديمقراطي؟

● إن صيغة «الملك مزيان، اللي دايرين بيه فاسدين» والتي كانت متداولة في عهد الحسن الثاني، قد أعقبتها في عهد محمد السادس خطاب «الملك مزيان، ولكن الطبقة السياسية فاسدة» أو «عاجزة».

ومع ذلك، يجدر التذكير بأن هذا «العجز» هو محصلة تاريخ طويل من الممارسات التي كانت تسعى – وقد تأتي لها ذلك – إلى تقنيت النسيج السياسي وإضعافه حتى لا تبرز قوة منافسة للملكية.

وفضلا عن ذلك، فإن مثل هذه الصياغة القائلة «بعجز الأحزاب السياسية» جزء أساسي من جهاز خطابي يرمي إلى توطيد «التعددية المحدودة». إنه نمط جديد من أنماط إحصاء الأحزاب السياسية. فمنذ اعتلاء محمد السادس العرش، ساهم بعض الفاعلين في صياغة مثل الخطاب التالي: إن جهازا تنفيذيا غير مسؤول، مقدسا، يقدم صورة مطبوعة بالفعالية والاستقرار – «ملكية تنفيذية»-، أفضل من

قبول المخاطرة بسلطة تنفيذية مسؤولة – الحكومة– يراقبها الناخبون. والتوفر عليهما معا قد يبدو عمليا. كل إنجاز إيجابي يمكن أن يعزى إلى الملك وكل ما هو سلبي يلقي على كاهل الحكومة التي سوف تلعب دور القابس (fusible).

● لكن هذا يضعف، في الواقع، النظام بكامله.

ويقود الامتداد المنطقي لهذه الخطابات إلى شتى الصياغات من النوع الأبوي والتقنوقراطي، وهي في الحقيقة أصول اللاتسييس أو نوع من قتل ما هو سياسي... لأن السياسة لا تنحصر في «التكوين» و«التجربة» و«النضج». السياسة هي موازين القوى. السياسة مجال للتعبير عن الاختلافات والصراعات التي تحصل في كل مجتمع من المجتمعات. فالرء يتعلم قيادة الدراجة بركوبها وليس بإبعاد لحظة امتطائها وإمساك مقودها.

● بعد فوز الأغلبية الحالية في معركة القانون الانتخابي الجديد، هل من الممكن أن تفوز نفس الأغلبية في معركة صناديق الاقتراع القادمة؟

● تبقى اللعبة مفتوحة لأن تكنولوجيات الهندسة الانتخابية جد متطورة في المغرب. ثم إن طبيعة الحقل السياسي تسمح بما لا يمكن تصوره من تحالفات. وأخيرا، فإن قاعدة اللعب التي سترجح لحظة تشكيل الحكومة أبعد ما تكون عن الوضوح.

● بعد سابقة عبد الرحمان اليوسفي، هل يمكن أن نتوقع انبثاق وزير أول عن صناديق الاقتراع؟

● هذا أمر ممكن. لكنه ليس قاعدة. فمازالت شكليات اختيار الوزير الأول في المغرب بعيدة عن أن تصبح مجرد روتين.

● ما هي في نظرك سيناريوهات الحكومة المحتملة بعد انتخابات 2007؟

● لا أحب أن ألعب لعبة التنبؤات. لأن التاريخ مفتوح الخيال وغالبا ما ينتهي بتكذيب توقعات الخبراء. لكن، في نظري، طالما أنه لم يحدث أي تغيير مؤسسي ولم يحصل تحديد واضح لسلطات كل واحد، فلن يكون للحكومة المعينة مهما كان نوعها، هامش للمناورة أهم من الهامش الذي كان لحكومة اليوسفي، وخاصة إذا كانت هذه الحكومة غير متجانسة. هذا هو مصدر مقاومة فكرة المشاركة في الحكومة داخل صفوف حزب العدالة والتنمية نفسه.

● ماهي توقعاتك بالنسبة لحزب العدالة والتنمية في استحقاقات 2007، مقارنة مع ما حققه في انتخابات شنتير 2002؟

● حتى ولو كان العديد من الناخبين يصوتون على «الشخص» وليس على «الحزب»، فإن حزب العدالة والتنمية يمثل بدلا ذا مصداقية في نظر العديد من المواطنين لأسباب بالغة التنوع وليست دينية «صرفة». إذا قدم حزب العدالة والتنمية ترشيحاته في جميع المناطق وإذا كانت الانتخابات سلمية سوف يحقق نتائج مهمة. لكن تبقى ثمة عناصر لابد من أخذها بعين الاعتبار.

يوجد من بين من صوتوا على حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 من يؤاخذونه على كونه لعب لعبة المخزن في تلك الانتخابات. يبقى أن نعرف ما إذا كان غيظهم إزاء الحزب راسخا.

● خلال الانتخابات الأخيرة، اختار حزب العدالة والتنمية أن يقدم ترشيحاته في المناطق التي يمكن أن يقوم فيها باستعراض للقوة. فلو قدم مرشحيه في كل مكان لما كان واثقا تماما من تحقيق نفس النتائج في الدوائر القروية مثلا. عندما يعطي حزب من الأحزاب الانطباع بأنه يتوفر على حظوظ أو على «الضوء الأخضر» من الأعلى، فإن بعض «الأعيان» السياسيين المحليين يسعون إلى الالتحاق به فيمكنه بالتالي استقطاب الزبناء الأوفياء «لرجل ذي شعبية»، هذا «الرجل ذو الشعبية» الذي يمكن أن يغير مظهره السياسي عدة مرات خلال حياته.

أجرى الحوار : أوسي موح لحست